

منشور

215

إلى السادة المديرين العامين للمندوبيات
الجهوية للتنمية الفلاحية

الموضوع : حول إحكام متابعة صرف إمتيازات الدولة لصغار الفلاحين والبحارة.

في نطاق مزيد إحكام المتابعة والتصرف في إمتيازات الدولة من قروض ومنح عن طريق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري وصندوق النهوض بالزيتين تقرر بالإتفاق مع البنك الوطني الفلاحي ضبط الإجراءات اللازمة قصد تكثيف المراقبة والمتابعة لعمليات صرف الإمتيازات مع تحديد دور كل متدخل في المجال .

وتم بمقتضى منشور داخلي صادر عن البنك الوطني الفلاحي تحت عدد 2006/85 بتاريخ 23 نوفمبر 2006 لمصالحه الجهوية ضبط دور كل من الفروع البنكية والإدارات الجهوية والمصالح المركزية للبنك في مجال صرف الإمتيازات.

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تضمنها المنشور فيما يلي :

- إيداع شهادات المعاينة والأنون بالدفع من طرف مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لدى الفرع البنكي الذي يتولى تسجيلها وإحالتها على مصادقة المدير الجهوي قبل صرف الإمتيازات لإصحابها.
- تتولى الإدارة الجهوية للبنك متابعة إستهلاك الإعتمادات المرصودة للجهة في نطاق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري وصندوق النهوض بالزيتين.
- تتولى الإدارة الجهوية للبنك إحالة قائمة إسمية في المنتفعين بالصرف شهريا إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية.

كما يحدد المنشور الإجراءات الداخلية للبنك بخصوص المراقبة والتثبت في عمليات صرف أقساط الإمتيازات.

